

# التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

الدكتور محمد المسلومي

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية.

## L'EVOLUTION LEGISLATIVE DES DESSINS ET MODELES INDUSTRIELS AU MAROC

### Résumé

L'article porte sur la législation relative aux dessins et modèles industriels au Maroc. Il adopte une approche chronologique visant à mettre l'accent sur l'histoire des évolutions de cette législation. A cet égard, le présent article souligne le décalage entre la réalité économique et les règles juridiques. L'évolution législative à ce titre fut amorcée depuis le début du protectorat. Néanmoins, et en l'absence d'une industrie développée à l'époque, cette législation se trouvait devoir être appliquée uniquement à l'artisanat. Ceci dénotait que cette réforme n'avait pour seul but que de servir les intérêts futurs du protectorat. Et cet article passe en revue justement le contenu de cette législation qui a la particularité de correspondre à trois régimes juridiques dont chacun est dédié à une zone géographique du Maroc à l'époque, à savoir : la zone du protectorat français, la zone du protectorat espagnol et la région de Tanger qui avait un statut spécial. Après l'indépendance du Maroc, le régime juridique en vigueur sous le protectorat français a été étendu à l'ensemble du territoire marocain, à l'exception de la ville de Tanger pour laquelle son régime spécial a été maintenu. Le présent article aborde également la réforme du cadre législatif de la loi marocaine n°17-97 pour la partie relative aux dessins et modèles industriels. A cet égard, il analyse la forme de cette réforme, ses apports et ses liens avec les traités internationaux au même titre qu'il analyse l'efficacité et l'utilité du dispositif législatif en vigueur et ce, compte tenu de la réalité économique du pays.

## THE EVOLUTION OF THE LAW ON INDUSTRIAL DESIGNS IN MOROCCO

### ABSTRACT

The article is focused on the Moroccan legislation relating to industrial designs. It based on a chronological approach of the history of this legislation. The article emphasized the gap between the economic reality and the legal rules since the beginning of the protectorate's period. During this period only the handcraft could have benefited of this legislation because of the lack of any developed industry; which means that this reform was only intended to serve the interests of the protectorate. This article goes through this legislation which has the particularity of corresponding to three legal regimes for three geographical zones: the zone of the French protectorate, the zone of the Spanish protectorate and the region of Tangier which has a special status. After independence the regime in force under the French protectorate was extended to the whole of the Moroccan territory, except for the city of Tangier, whose special regime was maintained. The article is also focused on the amendments of this legislation relating to industrial designs by the Moroccan Law No17-97. It analyses the form of this reform, its contributions, and its links with international treaties. He also appreciated its effectiveness and usefulness in view of the economic reality of the country.

**كلمات مفتاح:** الرسوم و النماذج الصناعية بالمغرب، الملكية الصناعية، التطور التشريعي، الإصلاح، الحماية القانونية.

**Mots clés :** Dessins et modèles industriels, Législation marocaine, Propriété industrielle, Evolution législative, Réforme, protection juridique.

**Keywords:** Industrial designs, Moroccan law, Industrial property, Evolution, Legal protection.

## التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

سعيد بالمشاركة في هذه الندوة العلمية التي تؤرخ للذكرى المئوية لحماية حقوق الملكية الصناعية بالمغرب، وهذا ما يؤكد على أن حماية هذه الحقوق ببلادنا، ليست وليدة اليوم، وإنما تعود إلى بداية الحماية الفرنسية بالمغرب، حيث صدر أول قانون بتاريخ 23 يونيو 1916 لحماية الملكية الصناعية وكانت الرسوم والنماذج الصناعية من بين الحقوق المنظمة بمقتضى هذا القانون.<sup>(1)</sup>

والواقع، ان المغرب لم يكن في حاجة ملحة في تلك الفترة لتنظيم الرسوم والنماذج الصناعية، لعدم ازدهار الصناعة، إذ كانت هناك بعض الصناعات اليدوية كالنقش على الخشب والجبص بكل من مدن مراكش وفاس ومكناس وصناعة الفخار والزراي بمدينة الرباط وسلا، وصناعة الفضة بمدينة ورزازات وتزنيت، حيث كان يتم تزيين هذه المنتجات ببعض الرسوم بطريقة يدوية، وكانت الحرف المرتبطة بالرسوم والنماذج تحكمها أعراف وتنظيمات مشهود لها بنجاحها لكن دون أن تحظى بقوانين حمايتها.

والواقع أن الدين الإسلامي وإن كان يحث على الإبداع والابتكار وإعمال الفكر، فقد حال دون تطور الصناعات المرتبطة بالرسوم والنماذج الصناعية، خاصة تلك المرتبطة بالتماثيل والمجسمات.<sup>(2)</sup>

لذلك فإصدار ظهير 23 يونيو 1916<sup>(3)</sup>، كان الهدف منه، خدمة مصالح سلطات الحماية بالدرجة الأولى وحماية حقوق المواطنين الفرنسيين - الذين بدأوا يتوافدون إلى المغرب للاستقرار به - وذلك في مجال الصناعات المرتبطة بالرسوم والنماذج الصناعية. وإلى جانب إصدار ظهير 23 يونيو 1916 صادق المغرب بتاريخ 18 شتنبر 1918 على اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في 20 مارس 1883 والتي تعتبر الإطار العام لحماية حقوق الملكية الصناعية

<sup>1</sup> - تجدر الإشارة إلى أن التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية لم يكن منعزلا عن تطور باقي حقوق الملكية الصناعية، على اعتبار أن القوانين المتعاقبة الصادرة في هذا المجال كانت لحماية كافة حقوق الملكية الصناعية .

<sup>2</sup> - إلى يومنا هذا، كثيرا ما نصادف تماثيل معروضة في الساحات العمومية بأوروبا، وهو ما ينذر أن نجد بالبالدول الإسلامية.

<sup>3</sup> - مأخوذ عن القانون الفرنسي الصادر في 14 يوليوز 1909 في الشق المتعلق بالرسوم والنماذج.

## محمد المسلومي، التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

من خلال المبادئ التي تضمنتها<sup>(4)</sup>، حيث تهدف إلى خلق تعاون دولي في هذا المجال، كما صادق المغرب أيضا بتاريخ 20 أكتوبر 1930 على اتفاقية لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية المبرمة بتاريخ 6 نونبر 1925، على اعتبار أن إيداع الرسم أو النموذج الصناعي لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية لم يكن يوفر الحماية سوى على المستوى الوطني دون أن يحظى بالحماية الدولية، وبالنسبة لاتفاقية لوكارنو بشأن التصنيف الدولي للرسوم والنماذج الصناعية الموقعة سنة 1968<sup>(5)</sup>، فالملاحظ أن المغرب لم يصادق عليها إلى يومنا هذا.

أما بالنسبة للمنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية، فإن القانون الإسباني الصادر بتاريخ 16 ماي 1902 هو الذي كان يطبق بها لحماية حقوق الملكية الصناعية ومن بينها الرسوم والنماذج الصناعية.<sup>(6)</sup>

وبالنسبة لمنطقة طنجة، فقد ظلت طيلة فترة الحماية منطقة دولية خاضعة للدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء المبرم بتاريخ 17 أبريل 1906، حيث أنشأ مجلس تشريعي يضم ممثلي الدول الأجنبية صاحبة الامتياز<sup>(7)</sup> بالإضافة إلى ممثل عن المغرب، أما حماية حقوق الملكية الصناعية ومن بينها الرسوم والنماذج الصناعية فكانت تتم بمقتضى القانون الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1938 وهو القانون الذي ظل ساري المفعول حتى بعد حصول المغرب على استقلاله، إذ صدر ظهير 31 ماي 1958 لتمديد مقتضيات ظهير 23 يونيو 1916 إلى المنطقة الشمالية التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني دون منطقة طنجة، بينما ظل قانون 4 أكتوبر 1938 ساري المفعول إلى غاية 18 دجنبر 2004 تاريخ دخول قانون 97/17 حيز التنفيذ.<sup>(8)</sup>

<sup>4</sup> - كأجال الأولوية والحماية المؤقتة بالمعارض والمعاملة بالمثل.

<sup>5</sup> - قامت بتقسيم الرسوم والنماذج الصناعية إلى 32 فئة.

<sup>6</sup> - حدد مدة حماية الرسوم والنماذج الصناعية في 15 سنة مع إمكانية القيام بالإيداع السري للرسوم والنماذج، وأن يشمل الإيداع الواحد إلى غاية 50 رسم أو نموذج صناعي.

<sup>7</sup> - وهي فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>8</sup> - حيث كانت حماية الرسم أو النموذج الصناعي بكافة التراب الوطني تتطلب إيداعه بالمكتب المغربي للملكية الصناعية المتواجد بالدار البيضاء بالإضافة إلى مكتب طنجة للملكية الصناعية.

## محمد المسلومي، التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

وبذلك فإن ظهير 23 يونيو 1916 الذي كان يوفر حماية مقبولة للرسوم والنماذج الصناعية<sup>(9)</sup>، ظل ساري المفعول بالمغرب لأزيد من 88 سنة، ليدخل المغرب بعد ذلك، حركة تشريعية متسارعة في مجال الملكية الصناعية ومنها الرسوم والنماذج الصناعية، توجت بإصدار ثلاثة قوانين مرتبطة بهذه الحقوق خلال عشر سنوات، مما يطرح أكثر من تساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد المغربي في حاجة إلى هذه التعديلات خلال هذا الوقت الوجيز.

الواقع أن هذه التعديلات التي أدخلت على قانون الملكية الصناعية جاءت استجابة لاحترام الالتزامات الدولية للمغرب، فعقب انضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 15 أبريل 1994 كان ملزما بتحيين مقتضيات قانونه بما يتوافق مع مقتضيات الاتفاقية التي قسمت الدول الأعضاء إلى ثلاث فئات :

■ **الفئة الأولى:** كانت ملزمة بتعديل تشريعاتها قبل فاتح يناير 1995 وتضم بالأساس الدول الصناعية (كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي واليابان...).

■ **الفئة الثانية:** وهي الدول التي كان يعرف اقتصادها تحولا من اقتصاد موجه إلى اقتصاد ليبرالي وتضم بالأساس دول أوروبا الشرقية وروسيا التي كانت ملزمة بتعديل تشريعاتها قبل فاتح يناير 2000.

■ **الفئة الثالثة:** وتضم الدول السائرة في طريق النمو التي منحت فترة إمهال مدتها عشر سنوات لتعديل منظومتها القانونية الخاصة بحقوق الملكية الصناعية لجعلها تواكب مقتضيات هذه الاتفاقية، حيث كان المغرب أمام خيارين :

■ **الخيار الأول :** الإسراع بتعديل القانون الخاص بالملكية الصناعية.

■ **الخيار الثاني:** الاستفادة من فترة الإمهال المحددة في عشر سنوات.

وبالفعل اختار المغرب الخيار الثاني واستفاد من فترة الإمهال، حيث تم نشر القانون رقم 97/17 سنة 2000، لكن المراسيم التطبيقية اللازمة لدخوله حيز التنفيذ لم تنشر إلا بتاريخ 18 دجنبر 2004.

والواقع أن مستوى الحماية التي يخولها هذا القانون للرسوم والنماذج الصناعية أعلى من مستوى التنمية الاقتصادية بالمغرب، فعدد الرسوم والنماذج الصناعية التي يتم إيداعها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وفق اتفاقية

<sup>9</sup> - وإن كانت الغرامات هزيلة.

## محمد المسلومي، التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

لاهاي لا يتجاوز 1500 رسم أو نموذج من اصل مليون رسم أو نموذج يتم إيداعه سنويا بمختلف مكاتب الملكية الصناعية عبر العالم.

كما أنه على الرغم من مرور أزيد من 14 سنة على دخوله حيز التنفيذ، فهناك بعض المقتضيات القانونية التي لم يتم تفعيلها إلى غاية اليوم، كما هو الشأن بالنسبة للمادة 107 التي تحيل على المادة 18 بشأن الرسوم والنماذج الصناعية التي يتوصل إليها الأجراء ولمن تؤول تلك الابتكارات، فإلى غاية اليوم لم يعرض على القضاء المغربي ولو نزاع واحد بشأن مآل الرسم أو النموذج الصناعي الذي يتوصل إليه الأجير المرتبط بعقد شغل مع المقاول.

وما يميز قانون 97/17 أن عدد الفصول المنظمة للرسوم والنماذج الصناعية أصبح أكثر عددا مقارنة مع ظهير 1916، كما يتميز بصياغة أفضل، كما أنه قام بالرفع من مبلغ الغرامات والعقوبات الحسبية عند التعدي على الحقوق المرتبطة بالرسوم والنماذج الصناعية، كما جعل التسجيل المدخل الوحيد لاكتساب الحق في ملكية هذه الحقوق.

وعلى الرغم من مستوى الحماية التي كان يوفرها قانون 97/17، تدخل المشرع بتاريخ 14 فبراير 2006<sup>(10)</sup> لتعديله بمقتضى قانون 05/31، وذلك عقب التوقيع على اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتحظى حقوق الملكية الصناعية بالمغرب بنفس مستوى الحماية التي يوفرها القانون الأمريكي على الرغم من تباين مستوى تقدم اقتصاد البلدين.

ومن بين أهم المستجدات التي جاء بها قانون 05/31 لحماية الملكية الصناعية هي المقتضيات المرتبطة بالتدابير على الحدود، حيث أصبح بإمكان أعوان الجمارك وقف التداول الحر للمنتجات المستوردة أو المصدرة أو العابرة التي تمس بحقوق الملكية الصناعية، وذلك قبل دخولها إلى الأسواق الداخلية للحد من عمليات التزيف.

كما ان الحماية التي تحظى بها الرسوم والنماذج الصناعية هي حماية مزدوجة :

1- فهي من جهة تحمي باعتبارها حق من حقوق الملكية الصناعية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد 4 مرات لتصل مدة الحماية إلى 25 سنة، بعدما لم تكن تتجاوز 15 سنة<sup>(11)</sup>، شريطة توفر شرط الجودة في الرسم أو النموذج

<sup>10</sup> - في أقل من سنتين.

<sup>11</sup> - بمقتضى قانون 97/17.

## محمد المسلومي، التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

الصناعي والقابلية للتطبيق الصناعي وأن يتعلق بالمظهر الخارجي للمنتج، وأن تكون له ميزة فنية لجلب المستهلك بالإضافة إلى ضرورة إيداعه بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

2- ومن جهة ثانية يستفيد الرسم أو النموذج بالإضافة إلى الحماية المخولة له بمقتضى قوانين الملكية الصناعية، من الحماية المقررة بمقتضى قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لمدة تصل إلى 70 سنة بعد وفاة المؤلف شريطة أن يتوفر فيه شرط الأصالة<sup>(12)</sup>، ولو دون القيام بأية إجراءات شكلية<sup>(13)</sup>، إذ تحمي بمجرد النشر وهو ما نص عليه صراحة القانون المنظم لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم 34/05 عند سرده على سبيل المثال للحقوق المحمية بمقتضى هذا القانون "رسوم إبداعات صناعة الأزياء والرسوم وأعمال النقش"<sup>(14)</sup>.

وإذا كان نظام التسجيل هو المدخل الوحيد لحماية الرسم أو النموذج الصناعي بالمغرب، فالملاحظ أن قانون الاتحاد الأوربي يتوفر على نظامين لحماية الرسوم والنماذج الصناعية:

1- نظام الاستعمال، إذا اختار صاحب الرسم أو النموذج الصناعي هذا النظام، تكون مدة الحماية هي 3 سنوات ابتداء من تاريخ أول استعمال، وغالبا ما يلجأ إلى هذا النظام أصحاب الحقوق المرتبطة بمنتجات الموضة<sup>(15)</sup>، مادام أن مدة استغلالها تكون قصيرة لا تتجاوز السنة في غالب الأحيان.

2- نظام التسجيل، تتم حماية الرسوم والنماذج الصناعية بمقتضى هذا النظام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد

4 مرات.

على أنه يمكن الانتقال من نظام الاستعمال إلى نظام التسجيل خلال السنة الأولى من استعمال الرسم أو النموذج الصناعي متى تبين لصاحب الحق إمكانية استغلاله لمدة أطول<sup>(16)</sup>.

<sup>12</sup>- Originalité.

<sup>13</sup>- كالتسجيل مثلا.

<sup>14</sup>- تجدر الإشارة إلى أن الرسوم والنماذج المرتبطة بصناعة الأزياء تحمي بفرنسا منذ سنة 1952 بمقتضى قانون خاص متميز عن قانون الملكية الصناعية للخصوصية التي تتمتع بها.

<sup>15</sup>- Les articles de mode.

<sup>16</sup>- تجدر الإشارة إلى أن هذه الإمكانية غير متوفرة وفق القانون المغربي.

## محمد المسلومي، التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

وتجدر الإشارة إلى أن قانون 13/23 الصادر بتاريخ 19 دجنبر 2014 يعتبر آخر تعديل لقانون الملكية الصناعية التي تضمن عدة مقتضيات خاصة بالرسوم والنماذج الصناعية منها :

☞ تمديد مدة الحماية المؤقتة للرسوم والنماذج الصناعية المقدمة في المعارض الدولية من 6 أشهر إلى 12 شهرا بهدف تسجيله لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وبالتالي سيسمح هذا التمديد لأصحاب هذه الحقوق من التفاوض بشروط أفضل مع المقاولات التي ترغب في استغلالها.

☞ إمكانية طلب تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بطريقة إلكترونية مما سيسمح من ربح الوقت والتقليص من مصاريف الإيداع.

☞ أصبح بالإمكان أن يشتمل الإيداع من 1 إلى 100 رسم أو نموذج صناعي شريطة أن تنتمي إلى نفس الصنف كما هو محدد في اتفاق لوكارنو بشأن التصنيف الدولي للرسوم والنماذج الصناعية بعد ما كان قانون 97/17 يحدد عدد الرسوم والنماذج في 50، وهذا المقتضى من شأنه التقليص من النفقات.

☞ تمديد مدة حماية الرسم أو النموذج الصناعي إلى 25 سنة بعدما لم تكن الحماية وفق قانون 97/17 تتجاوز 15 سنة وهو إجراء لن يخدم في شيء الاقتصاد المغربي الذي لا يزال اقتصادا هشاً مستوردا للتكنولوجيا.

☞ بالنظر إلى أنه يمكن تسجيل إلى غاية 100 رسم أو نموذج صناعي في الإيداع الواحد، وبالتالي يصعب استغلالها جميعا في آن واحد، أجاز قانون 23/13 إمكانية تأجيل نشر كل أو بعض الرسوم أو النماذج المودعة لمدة لا تزيد عن 18 شهرا، وهو ما من شأنه أن يحول دون تزييف هذه الحقوق بعد الإيداع.

استنادا للمادة 15 أصبحت المحاكم التجارية وحدها مختصة للنظر في دعوى المنافسة غير المشروعة ودعوى التزييف المدنية بينما تختص المحاكم الابتدائية للنظر في دعوى التزييف الجنائية، لكن التساؤل قد يظل مطروحا بشأن المحكمة المختصة بشأن ابتكارات الأجراء.

أقر القانون زيادة في مبلغ الغرامات عند الاعتداء على الرسم والنموذج الصناعي قد تصل إلى 500.000 درهم، كما أقر جزاءات أكثر صرامة بالنسبة للعقوبات الحسبية.

## محمد المسلموي، التطور التشريعي للرسوم والنماذج الصناعية بالمغرب

والواقع أنه رغم إقرار جزاءات صارمة فإن القضاء المغربي لا يزال قضاء بطيئا وبخيلا غالبا ما يكتفي بالغرامة دون العقوبة الحبسية بل ويكتفي بالحد الأدنى للغرامة التي لا تتعدى 50.000 درهم، لأن أغلب الدعاوى تقام ضد مقاولات مغربية لفائدة شركات أجنبية، مما يوحي بأن محاربة التزيف ليس من أولويات السياسة الجنائية بالمغرب.